بنك فيصل الإسلامي المصري
FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

سياسة التمويل المُستدام والإجراءات التنفيذية لها

2023

تمهيد ٣

أولاً: سياسة التمويل المستدام

[١] محددات السياسة ومصادرها: ٤

[٢] أهداف السياسة: ٥

[٣] نطاق تطبيق السياسة: ٥

[٤] التمويل المستدام: ٦

١/٤) تعريف التمويل المستدام..... ٦

٢/٤) عناصر التمويل المستدام..... ٦

(أ) العنصر البيئي: ٦

(ب) العنصر الاجتماعي: ٨

(ج) عنصر الحوكمة: ١٠

٣/٤) الإطار العام لإجراءات تفعيل التمويل المستدام..... ١٠

(أ) بناء القدرات وتعزيز المعرفة لدي العاملين بالبنك:..... ١٠

(ب) إشراك الأطراف المعنية..... ١١

(ج) تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة والأعمال الداخلية بالبنك: ١٢

(د) الشفافية وإعداد التقارير..... ١٢

[٥] المراجعة والتقييم: ١٣

تمهيد

مع التوجه العالمي المتزايد نحو ترسيخ العمل نحو تحقيق وتفعيل مفهوم **التنمية المستدامة** والتي يتم تعريفها بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة، وتماشياً مع توجه الدولة لتحقيق أهداف هذا المنحى في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وإيماناً بالدور الهام **للتمويل المُستدام** –باعتباره أهم رافد من روافد هذا النوع من التنمية –على النحو الذي سيرد تباعاً بهذه السياسة –في دعم الاستقرار المالي والمصرفي؛ أصدر البنك المركزي المصري تعليمات مُلزمة بشأن التمويل المُستدام والتي تعد إحدى الخطوات الفعالة لتعزيز دور القطاع المصرفي في تحقيق رؤية الدولة والدفع بعجلة التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومواجهة المخاطر البيئية والاجتماعية.

وتتضمن تلك التعليمات عدة محاور رئيسية منها إنشاء إدارة مستقلة للاستدامة والتمويل المُستدام بكل بنك – وهذا بالفعل ما التزم به بمصرفنا وفقاً للمنهجية والتوقيت الزمني المقرر في تلك التعليمات – فضلاً عن إلزام البنوك **بإدراج سياسات وإجراءات تنفيذية خاصة بالتمويل المُستدام ضمن السياسات الائتمانية والإستثمارية للبنك**، بالإضافة إلى الاستعانة باستشاري بيئي لتقييم مشاريع الشركات الكبرى المُزمع تمويلها من المنظور البيئي، وأخيرًا إعداد تقارير دورية في هذا الشأن(إما تقارير إلزامية من البنك المركزي أو تقارير داخلية تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات الخاصة بهذا التوجه).

وتهدف **السياسة** إلى توحيد التوجهات العامة وضمان توافقها مع الأهداف العامة للبنك فيما يتعلق بالتمويل المستدام، أما **الإجراءات** فتعني بتوضيح وعرض الخطوات التنفيذية العامة التي يجب اتباعها لتطبيق هذه السياسة وتحقيق أهدافها وترسم الخطوط الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة والبرنامج الزمني لها وتحديد مراكز ووحدات المسئولية بالجهاز التنفيذي والرقابي بالبنك، ومن المعلوم أن السياسة والإجراءات مكملان لبعضهما البعض ولا بد أن يكون هناك تناغم بينهما، ويجب أن يتسم كل منهما بالوضوح والمرونة وسهولة الفهم من كافة المستويات المعنية بهما.

أولاً: سياسة التمويل المستدام

وفقاً لما جاء بتعليمات البنك المركزي المصري يتضح أن التمويل المستدام لا يمكن فصله عن سياسة البنك للتوظيف والاستثمار فهو يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك السياسة الأم ويخضع لكافة المحددات والضوابط التي تتضمنها كمجالات وآجال وصيغ التوظيف والاستثمار المستخدمة (بيع المرابحات والسلم والاستصناع وعقود المشاركات والمضاربات وإجارة الخدمات وعقود التأجير التمويلي وصناديق الاستثمار المحلية والخارجية وصكوك الاستثمار والسندات المجازة شرعاً والاستثمار في الأوراق المالية وتأسيس الشركات أو المساهمة في تأسيسها) ونوعية العملاء ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما فيها مشروعات تمكين المرأة ... وأغراض التمويل (جاري – استثماري – تجزئة) والالتزام بضوابط التركز الائتماني الرقابية والداخلية ونوعية الضمانات المقبولة وأسس تسعير الائتمان ... الخ.

[١] محددات السياسة ومصادرها

١/١) المحددات والمصادر العامة:

- ✓ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDGs) [١]
- ✓ إتفاقية باريس للتصدي لتغير المناخ عام ٢٠١٥
- ✓ قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠م .
- ✓ قرارات مجلس إدارة البنك المركزي والضوابط والتعليمات والمقررات الرقابية الصادرة عنه.
- ✓ المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة عن البنك المركزي المصري في ٢٠٢١/٧/١٨م.
- ✓ رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ ٢٠٥٠م
- ✓ استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥) الصادرة عن البنك المركزي المصري

٢/١) المحددات والمصادر الخاصة:

- ✓ قانون إنشاء البنك ونظامه الأساسي وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.
- ✓ الهيكل التنظيمي للبنك المعتمد من مجلس الادارة والتعديلات التي طرأت عليه

[١] United Nation Sustainable Development Group

- ✓ سياسة التوظيف والاستثمار للبنك ومجموعة السياسات الفرعية المرتبطة بها
- ✓ الاستراتيجيات العامة والفرعية للبنك وخطط العمل السنوية.
- ✓ استراتيجيتي الشمول المالي والتحول الرقمي المعتمدة من مجلس الادارة.
- ✓ مخرجات الاجتماعات المنعقدة باتحاد بنوك مصر مع ممثلي البنوك وادارة الاستدامة بالبنك المركزي المصري.
- ✓ مخرجات الاجتماعات المنعقدة مع الاستشاري المتعاقد معه البنك لتنفيذ متطلبات البنك المركزي فيما يخص التمويل المستدام.
- ✓ الانتشار الجغرافي لفروع البنك وخارطة استثماراته ومراسليه بالخارج.
- ✓ المركز التنافسي للبنك بين وحدات الجهاز المصرفي المصري بصفة عامة والبنوك الاسلامية والمثيلة على وجه الخصوص.

[٢] أهداف السياسة

يهدف هذا الجانب من السياسة الي دمج مبادئ ومفاهيم التمويل المستدام في أنشطة البنك المصرفية والمالية المرتبطة تحديداً بقرارات التوظيف والاستثمار وذلك من خلال مراعاة العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في قرارات البنك لدى اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية بما يساهم في تخفيف معدلات ومؤشرات المخاطر المرتبطة بهذه العناصر.

[٣] نطاق تطبيق السياسة

يتم تطبيق هذه السياسة مع عملاء التوظيف والاستثمار القدامى أو الجدد اعتباراً من تاريخ اعتمادها مع مراعاة التدريج المناسب في تحقيق أهدافها حسب نوع وحجم العملاء ودرجة تعقد معاملاتهم وأنشطتهم، وتلتزم إدارة الاستدامة بالبنك بالتنسيق مع كافة الوحدات على وضع السبل والإجراءات اللازمة لنشر الوعي بين العملاء لتبني هذا التوجه وحثهم بكافة الطرق الممكنة على توفيق أوضاعهم في إطار برامج زمنية مناسبة بما يهدف لأن تكون تلك العناصر في النهاية عاملاً رئيسياً في قرارات التوظيف والاستثمار المختلفة، وخلال العام الأول من سريان هذه السياسة سيتم التركيز بصورة رئيسية على الشركات والمشروعات الكبرى والتي تبلغ مبيعاتها / إيراداتها السنوية ٢٠٠ مليون جنيه فأكثر وكذلك الشركات التابعة للبنك بصرف النظر عن حجم أعمالها.

[٤] التمويل المستدام

١/٤) تعريف التمويل المستدام

يعتبر التمويل المستدام الوسيلة الرئيسية التي يُعول عليها لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة حيث يشير – وفقاً لتعريف البنك المركزي المصري –إلى الخدمات المالية أو المصرفية التي تراعي العناصر البيئية **Environmental** والاجتماعية **Social** والحوكمة **Governance** في قرارات البنك لدى منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية، وذلك لتحقيق منفعة مستدامة لكل من العملاء والأطراف المعنية والمجتمع ككل.

٢/٤) عناصر التمويل المستدام

Environmental **Social** **Governance**

أ) العنصر البيئي:

وهو يمثل العوامل المرتبطة بالبيئة بوجه عام والتي يتعين على البنك التأكد من أن عملاء التوظيف بالمحفظة على اختلاف أنواعهم يأخذونها في الحسبان عند ممارسة أنشطتهم لضمان استمرارها وبما يصب في صالحهم ككيانات مطلوب استمرارها لخدمة وتنمية المجتمع وأيضاً في صالح أفراد المجتمع أنفسهم؛ وتتمثل أهم هذه العوامل تغير المناخ وانبعاثات الغازات والكربون وتلوث الهواء والمياه وندرتها والاحترار العالمي والاحتباس الحراري، فمن المعروف أن التغير الحاد في هذه العوامل كفيل بتغير والتأثير على الخريطة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وبالتالي على الوضع الاقتصادي ككل لأي دولة وبالتالي سيمتد الأمر إلى عدم قدرة تلك الكيانات على سداد التزاماتهم المالية ولا سيما للبنوك الممولة لها.

أمثلة لمجالات التوظيف والاستثمار المرتبطة بهذا العنصر:

- تصنيع وتجميع وتجارة السخانات الشمسية ومكوناتها.
- مشروعات تحلية المياه.
- تمويل مشروعات إنتاج الأسمدة الطبيعية والعضوية الآمنة صحياً.
- المشروعات المرتبطة بصحة الإنسان والحيوان وصناعة الدواء والمعدات الطبية بأنواعها المختلفة.
- مشروعات التصنيع الآمن للأغذية الأساسية والضرورية لصحة أفراد المجتمع.
- المصانع التي ترغب في التخلص من مصادر الطاقة غير الآمنة باستبدالها بمصادر آمنة في قطاعات مثل النقل والصناعات الثقيلة.
- تمويل المصانع بالمعدات ذات التقنية المتخصصة التي تهدف إلى تقليل المخلفات الضارة الناتجة عن عمليات التصنيع لديها وتؤثر بشكل كبير على صحة أفراد المجتمع كمصانع الأسمنت.
- تمويل الافراد بهدف الاستفادة من المنتجات المستدامة والخضراء مثل منتج سخانات الطاقة الشمسية للعقارات السكنية والإدارية والمولات التجارية والمنتجعات السياحية والوحدات الفاخرة داخل ما يعرف بالتجمعات السكنية المغلقة (الكومبوند) أو خارجها.
- تمويل شراء السيارات الكهربائية للأفراد والشركات.
- تأسيس أو المساهمة في تأسيس أو الاستثمار في وثائق استثمار الصناديق الخضراء.
- الاستثمار فيما يعرف بالصكوك الخضراء التي تصدرها الحكومات أو الشركات الكبرى والمعروفة المعنية بهذا المجال.

ويتعين في هذا الجانب مراعاة الالتزام بما يلي:

- **الدخول في كافة المجالات السابقة وما شابهها يكون من خلال منح التسهيلات الائتمانية المناسبة سواء المباشرة وغير المباشرة أو الدخول في اتفاقيات التمويلات المشتركة مع البنوك الأخرى أو تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات المعنية بهذا التوجه أو الاستثمار في أسهمها حال تداولها بالبورصات محلياً أو دولياً وذلك وفقاً لضوابط التوظيف والاستثمار المقررة بالسياسة الأم الشاملة.**

- **الاستعانة باستشاري بيئي معتمد من وزارة البيئة لتقييم المخاطر البيئية لمشاريع الشركات الكبرى الممولة بالفعل من مصرفنا أو المزمع تمويلها (قيمة تمويل جديد ٢٠٠ مليون جنيه فأكثر) وذلك بغرض الاسترشاد برأيه عند اتخاذ القرار الائتماني (تم اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢٣).**

ب) العنصر الاجتماعي:

وهو يمثل العوامل ذات التأثير الاجتماعي، مثل توفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل التي تشمل الصحة والسلامة وحقوق العاملين والتأثير في مجتمعات السكان المحيطين بالمشاريع المعنية...الخ.

وبذلك يتضح أن هذه العوامل تتعلق بالرضا الوظيفي للموظفين والعمال بكافة جوانبه لدى عملاء التوظيف بالمحفظة – المؤسسات على اختلاف أنواعها وتصنيفها–والذي يتعين على البنك التأكد من مراعاة تلك المؤسسات لهذا الجانب الهام وأنه ضمن سياسة إدارة الموارد البشرية لديها بهدف التأكد من استقرار العمالة بها وبما يصب في صالحها ككيانات مستقرة وبالتالي المساهمة في علاج مشكلة البطالة ... وفي ذات الوقت لا يعرض أموال البنك للمخاطر الائتمانية حال عدم تحقق الرضا الوظيفي بهذه الكيانات وعدم استقرار العمالة لديها.

ومن المؤشرات الرئيسية التي يتعين على البنك قياسها والتحقق منها للتأكد من مدى التزام العملاء لهذا العنصر عند اتخاذ القرارات الائتمانية ما يلي:

- وجود سياسة مناسبة ومرنة للأجور والمرتبات والحوافز الكفيلة بتحقق حياة كريمة مستقرة للعاملين بهذه المؤسسات.
- تسجيل جميع الموظفين والعاملين بتلك المؤسسات بالتأمينات الاجتماعية.
- وجود سياسة للتأمين الطبي للعاملين وأسرهم.
- توافر كافة عوامل الأمن الصناعي للحفاظ على العاملين والتأمين عليهم ضد مخاطر الصناعة.
- التأكد من تضمين سياسة الموارد البشرية لتلك الكيانات لكافة الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية صحة العاملين لديها عند حدوث كوارث صحية عامة كجائحة كورونا وما شابهها.

مجالات التوظيف والاستثمار المرتبطة بهذا العنصر:

- قيام القطاعات والإدارات المعنية بالبنك بتصميم برامج تمويلية للعاملين بهذه الكيانات والترويج المناسب لها لتوفير كافة السلع المعمرة والاستهلاكية والسيارات ولا سيما الكهربائية والاشتراك في النوادي ورحلات الحج والعمرة ومصروفات التعليم والوحدات السكنية من خلال المنتجات التمويلية المتاحة بمصرفنا بما يسهم في النهاية في تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين بتلك الكيانات.
- تمويل مشروعات تطوير شبكات الاتصالات والبنية التحتية ذات الصلة وكذلك التي تعني بالصحة العامة واحتياجات ذوي الهمم.
- برامج التمويل العقاري للأفراد في إطار المبادرات المدعومة من الحكومة لتوفير الإسكان للأفراد محدودي ومتوسطي الدخل.
- تمويل المشروعات القومية التي تصب في مصلحة المواطنين كحفر وتمهيد الترع ورصفها وتطهيرها...الخ.
- الاستمرار في سياسة التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي ينتهجها البنك والاهتمام بتمكين وتشجيع المرأة والشباب للدخول في هذا المجالات.
- تمويل المشروعات الناجحة كثيفة العمالة للتخفيف من حدة تأثير مشكلة البطالة.
- الاستمرار في الاستفادة القصوى من المبادرات التي أطلقها أو سيطلقها البنك المركزي المصري مستقبلاً والتي كان هدفها أساساً تدعيم مفهوم التنمية والتمويل المستدام بالمجتمع من خلال القطاع المصرفي.

ويتعين في هذا الجانب مراعاة الالتزام بمطالبة عملاء المؤسسات بتقديم كافة المستندات التي يمكن الاستدلال بها لتقييم وقياس مدى مراعاتهم لتطبيق هذا العنصر من عدمه ومنها تقارير وشهادات معتمدة من المحاسبين القانونيين أو المراجعين الخارجيين لتلك الكيانات تفصح عن مستوى تحقق تلك الجوانب، وعلى البنك أيضاً اتخاذ كافة الإجراءات والسبل المتاحة من استعلامات وزيارات ميدانية لمقار تلك الشركات بهدف التحقق وبالتالي قياس درجة مخاطر مؤشرات هذا العنصر عند اتخاذ القرار الائتماني أو الاستثماري.

ج) عنصر الحوكمة:

وهو العنصر الذي يتعلق بكيفية إدارة المؤسسات – العملاء بالمحفظة أو الجدد طالبي التمويل ولا سيما المؤسسات الكبرى–بما يضمن مراعاة حقوق المساهمين واستقلال الإدارة والشفافية ودرجة الإفصاح في التقارير المالية المقدمة ومدى توافر صفوف ثانية بالإدارة وتوافر سياسة رقابة داخلية سليمة فعلية ووجود هيكل تنظيمي مناسب وفعال يعكس تسلسل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ...

ويتعين في هذا الجانب أيضاً كسابقهِ مراعاة الالتزام بمطالبة عملاء المؤسسات بتقديم كافة المستندات الموثقة التي يمكن الاستدلال بها لتقييم وقياس مدى مراعاتهم لتطبيق هذا العنصر من عدمه ومنها تقارير وشهادات معتمدة من المحاسبين القانونيين أو المراجعين الخارجيين لتلك الكيانات تفصح عن مستوى تحقق تلك الجوانب، وعلى البنك أيضاً اتخاذ كافة الإجراءات والسبل المتاحة من استعلامات وزيارات ميدانية لمقار تلك الشركات بهدف التحقق وبالتالي قياس درجة مخاطر مؤشرات هذا العنصر المذكورة عند اتخاذ القرار الائتماني أو الاستثماري.

٣/٤) الإطار العام لإجراءات تفعيل التمويل المستدام

يتسق هذا الإطار مع المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة عن البنك المركزي بموجب الخطاب الدوري المؤرخ في ١٨ يوليو ٢٠٢١ ... ويعد هذا الإطار بمثابة خطوات العمل والمهام الرئيسية التي يتعين الأخذ بها واتباعها لتحديد ورسم خريطة الوصول إلى الهدف من هذه السياسة وتفعيل وترسيخ مفهوم التمويل المستدام:

أ) بناء القدرات وتعزيز المعرفة لدي العاملين بالبنك:

- ✓ من خلال إعداد خطط تدريبية شاملة ومشاركة فعالة في البرامج الخارجية المتعلقة بالاستدامة، وإعداد برامج تدريبية عملية منظمة بالشراكة مع المؤسسات المرموقة المعترف بها في مجال التمويل المستدام بهدف تزويد كل المستويات الإدارية المعنية بالبنك بالمعرفة والمهارات المطلوبة لممارسة التمويل المستدام كأحد المبادئ الأساسية لعملياته وكذلك لزيادة الوعي وتطوير قدرات موظفي البنك في مجال

التوظيف وإدارة المخاطر المرتبطة بعناصر التمويل المستدام الثلاثة (البيئية– الإجتماعية– الحوكمة) وتحليلها والقدرة على قياسها.

- ✓ التعاون مع البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي والجهات التدريبية الأخرى داخليًا وخارجيًا في إعداد وتنفيذ البرامج اللازمة لتدريب موظفي البنك في مجال التمويل المستدام.
- ✓ إنشاء وتطوير أنظمة معلومات متكاملة حول التمويل المستدام لإعداد التقارير اللازمة.
- ✓ متابعة موظفي البنك في الالتزام الكامل بكل التعليمات والتوجيهات التي وردت بهذه السياسة.

ب) إشراك الأطراف المعنية

حيث يلتزم البنك إذا لزم الأمر بإشراك مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية بصورة فاعلة بهدف تعزيز نطاق وعمق خطوات البنك لتفعيل واستقرار ممارسات التمويل المستدام بالبنك وذلك على النحو التالي:

- ✓ إجراء حوارات وشراكات مع الجهات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والمتخصصين في مجال البيئة ولا سيما الجهة المتخصصة في الاستشارات البيئية المعتمدة من وزارة البيئة التي ألزم البنك المركزي المصري التعاقد مع إحداها لتقييم المخاطر البيئية لمشاريع الشركات الكبرى الممولة بالفعل من مصرفنا أو المزمع تمويلها وذلك بغرض الاسترشاد برأيها عند اتخاذ القرار الائتماني.
- ✓ التعاون مع اتحاد بنوك مصر لتبادل الخبرات والمعرفة والاطلاع أولاً بأول على ممارسات البنوك الأخرى في هذا السياق، وعقد اجتماعات مع البنوك الأخرى لتعزيز سبل التعاون المثمر والفعال لدعم هذا التوجه وذلك من خلال المساهمة في تأسيس شركات ذات أنشطة تؤكد علي ممارسات التنمية والتمويل المستدام بكافة عناصره، وكذلك الدخول في عقود التسهيلات المشتركة لتمويل الكيانات الضخمة التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓ التواصل مع وكالة موديز للتصنيف الائتماني بهدف اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدعيم نظام موديز لتقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات لتشمل عناصر التمويل المستدام بعملاء المحفظة القدامي والجدد لتقييم وقياس المخاطر المرتبطة لهذه العناصر.

ج) تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة والأعمال الداخلية بالبنك:

وفقاً لتعليمات المركزي والمبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الواردة بها فلا يقتصر التزام البنك بتحقيق مبادئ وقواعد الاستدامة في خدماته قِبَل عملائه فقط بل يجب تطبيق تلك المبادئ على المستوى الداخلي للبنك بكافة وحداته وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الحد من النفايات والمخلفات، وتحسين كفاءة الموارد من خلال دعم ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والاضاءة والمياة والأوراق، والالتزام بجميع القوانين واللوائح البيئية ذات الصلة ومنها منع التدخين بالكلية للعملاء والموظفين داخل صالات البنك والغرف المغلقة، وتقليل انبعاثات الكربون المرتبطة بعمليات البنك.
- ✓ التعجيل باستكمال الانتقال إلى التواصل الإلكتروني بين القطاعات والإدارات الداخلية وفروع البنك حيث تهدف هذه المساعي إلى ضمان توافق البصمة التشغيلية للبنك مع أهدافه المتعلقة بالاستدامة على المستوى الداخلي، بغرض الحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية.
- ✓ استمرار تطبيق ممارسات وقواعد الحوكمة المثلى وفقاً للمنشورات الرقابية والممارسات الدولية الصادرة في هذا الشأن.
- ✓ ضرورة التزام البنك باتباع معايير البناء الأخضر[٢] عند تأسيس وإنشاء الفروع الجديدة للبنك وكذلك عند تجديد الفروع القديمة.

د) الشفافية وإعداد التقارير

يتعين علي البنك الالتزام بالآتي وإصدار التقارير المنوه عنها فيما يلي:

- ✓ الإفصاح الكامل عن أدائه في مجال التمويل المستدام بعناصره البيئية والاجتماعية والحوكمة في التقرير السنوي للبنك أو تقارير الاستدامة المستقلة.
- ✓ إصدار تقرير البصمة الكربونية للمركز الرئيسي وجميع الفروع سنوياً.

[٢] البناء الاخضر هو مفهوم جديد يطلق على الابنية التي توفر كل الظروف والإمكانات لحماية البيئة ودعمها أثناء تعميرها والعيش فيها وتساعد على التنمية.

- ✓ إصدار تقرير نصف سنوي لمتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة لتحقيق المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام وموافاة إدارة الاستدامة بالبنك المركزي المصري به في موعد أقصاه نهاية شهري يوليو ويناير من كل عام.
- ✓ إصدار تقرير سنوي عن الاستدامة وفقاً للمبادرة العالمية لإصدار التقارير (GRI)[٣] يتضمن أنشطة البنك المتعلقة بالاستدامة والجهود المبذولة في سبيل تحقيقها ويعتمد من مجلس إدارة البنك ويُعد بالتعاون مع أحدى الجهات المعتمدة من المبادرة المشار إليها وموافاة المركزي به خلال الربع الأول من كل عام.
- ✓ إصدار تقرير ربع سنوي يعكس الأداء والنتائج الكمية عن أنشطة التمويل المستدام بالمحفظة الائتمانية...يتم موافاة البنك المركزي المصري به.
- ✓ إعداد دراسات دورية لتحديد فجوات تطبيق التمويل المستدام لإعداد الخطط التصحيحية لتقليل أو تفادي هذه الفجوات إن وجدت مستقبلاً.
- ✓ إصدار تقارير قياس أثر تطبيق المبادئ على المحفظة الحالية وانعكاس ذلك على استقرار وأداء البنك
- ✓ إصدار تقارير دورية حول الجهود المبذولة في التمويل المستدام بالإضافة إلى التحديات التي تواجه البنك في تطبيقه والحلول المقترحة.

[٥] المراجعة والتقييم:

من أجل توفير معلومات شفافة وفي الوقت المناسب حول إعداد التقارير بموجب هذه السياسة، قام البنك بالتعاقد مع شركة استشارية متخصصة لتقديم تقييم ومراجعة سنوية للسياسة للتأكد من ملاءمتها وفعاليتها. تعكس هذه المراجعة والتحديث (إذا لزم الأمر) التغييرات في القوانين واللوائح، وتأخذ في الاعتبار أحدث الاتجاهات الدولية والمحلية في التمويل المستدام، وملاحظات الأطراف المعنية وتعليقاتهم، وأداء البنك.

[٣] GRI–Global Reporting initiative